بنك الإسكان
Housing Bank

النافذة الاقتصادية

135.7 مليون دينار
أرباح بنك الإسكان لعام 2011

حقق بنك الإسكان للتجارة والتمويل نتائج جيدة خلال العام 2011، حيث بلغت الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد المخصصات 135.7 مليون دينار، مُقابلَ 116.4 مليون دينار تحقّقت في السّنة السّابقة وبزيادة نسبتها 16.6%، كما بلغت الأرباح بعد الضريبة 100 مليون دينار مُقابلَ 88.4 مليون دينار وبزياده نسبتها 13.1%، وقد صرّح معالي الدّكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان للتّجارة والتّمويل أن البنك استطاع تحقيق هذه النتائج رغم الظروف الصّعبة التي مرّت بها المنطقة والعالم خلال العام 2011، حيث استمرّ البنك ببناء المزيد من المخصّصات استناداً للسياسة الحصيفة للبنك في التّعامل مع القروض غير العاملة.

وقد أظهرت نتائج البنك المالية إرتفاع مجموع الموجودات بنسبة 3.9% عن نهاية العام السابق لتبلغ 6.9 مليار دينار في نهاية العام 2011 ولتصل حصة البنك بمؤشر الموجودات 15.1% من السوق المصرفي المحلي. وزادت أرصدة ودائع العُملاء بنسبة 0.5% ليصل مجموع أرصدتها إلى 4.8 مليار دينار، وارتفع مجموع محفظة التّسهيلات الائتمانية بنسبة 3.5% لتصل إلى 2.7 مليار دينار، كما ارتفعت حقوق المساهمين لتبلغ 1.05 مليار دينار مقابل 1.02 مليار دينار في نهاية عام 2010، أي بزيادة نسبتها 2.4%. هذا بالإضافة إلى تحقيق نموّ في مؤشّرات الملاءة الماليّة الرئيسيّة لدى البنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 20.7% وهي تزيد عن النسبة المقرّرة من لجنة بازل II البالغة 8% والبنك المركزي البالغة 12%. وارتفع العائد على الموجودات من 1.4% عام 2010 إلى 1.5% عام 2011، كما ارتفع العائد على حقوق الملكية من 8.9% إلى 9.7%. وبلغت نسبة السّيولة 172% وهي تفوق الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة حسب تعليمات البنك المركزي الأردني والبالغ 100% وبلغت نسبة القروض إلى الودائع حوالي 51%. كما بلغ مؤشّر الكفاءة أي " نسبة المصاريف إلى إجمالي الدّخل " 38.6% وهو مستوى جيد قياساً بالنّسب المماثلة في السّوق المصرفي المحلّي.

وفي مجال تواجد البنك الخارجي بيّن الدكتور مارتو أنّ نتائج فروع البنك الخارجيّة في كلّ من البحرين وفلسطين ، ونتائج البنوك التّابعة وهي "المصرف الدولي للتجارة والتمويل/ سورية وبنك الاسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر وبنك الأردن الدولي JIB / لندن "، حقّقت خلال عام 2011 نموّاً جيداً في الأرباح والودائع والقروض والتّسهيلات الائتمانية مقارنةً مع العام الماضي.

واختتم الدكتور مارتو تصريحه مؤكّداً على الاعتزاز بملاءَة البنك المالية ومتانة قاعدته الرأسمالية وسلامة المحافظ الائتمانية والاستثمارية لديه، حيث يعتمد البنك في تحقيق ذلك على التّخطيط الواعي للظروف ذات العلاقة داخلياً وخارجياً والذي يأخذ بالحسبان ضرورة التّنويع في مصادر الأموال، وإعادة توظيفها في استثمارات آمنة وذات عائد مجزي، مع تطوير وسائل تقديم الخدمات بما يضمن استمرار تنوّعها والارتقاء بمستوياتها. هذا ويؤمل أن تكون نتائج العام الحالي 2012 أفضل من الأعوام السابقة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام،،

بالنيابة عن مجلس الإدارة يسعدني أن أقدم لحضراتكم التقرير السنوي الثامن والثلاثين لمجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل، متضمناً أهم الإنجازات التي حققها البنك خلال العام، والقوائم المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2011، وخطة البنك المستقبلية. وقد جاء التقرير متوافقاً مع متطلبات الافصاح والشفافية وقواعد الحاكمية المؤسسية التي تنص عليها القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

المساهمين الكرام،،

في بدايات عام 2011 كان هناك ملامح أمل في تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية التي ألمت به في عام 2008، إلا أن المشكلات التي ظهرت أمام الاقتصاديات الكبيرة خلال هذا العام، متمثلة في التقلبات الشديدة بالأسواق المالية العالمية، وأجواء القلق الشديد المحيطة بمنطقة اليورو، متأثرة بأزمة الديون السيادية لدى بعض دولها، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية وآثارها على اقتصاديات المنطقة بشكل عام، كل ذلك حال دون تحقق الأمل، واستمرت الأزمة وتبعاتها. وقد تأثر الاقتصاد المحلي بهذه الظروف الصعبة، حاله في ذلك حال اقتصاديات معظم دول المنطقة، حيث حقق خلال العام 2011 معدل نمو حقيقي متواضع يقدر بحوالي 2.3%.

أما بالنسبة القطاع المصرفي في الأردني، فقد أظهر خلال العام 2011 اتجاهاً واضحاً نحو الحذر في قرارات التمويل والإقراض متأثرة بذات الظروف، واستمرت البنوك المحلية خلال هذا العام باستدراك المزيد من المخصصات لمواجهة حالات التعثر. ولعل عام 2011 كان الأصعب على الاقتصاد وعلى البنوك في سنوات " الأزمة " الثلاث الماضية.

حقق البنك خلال عام 2011 نتائج أداء جيدة بشكل عام، حيث بلغت الأرباح قبل الضريبة وبعد المخصصات 135.7 مليون دينار مقابل 116.4 مليون دينار في العام السابق وبنسبة نمو مقدارها 16.6%، وبلغت الأرباح بعد الضريبة 100 مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها 13.1%، علماً بأن إجمالي الدخل نما خلال عام 2011 بنسبة 13.9% ليصل إلى 300.7 مليون دينار. واستطاع البنك تحقيق هذه النتائج بعد استدراك مخصصات بلغت 46 مليون دينار لمواجهة حالات تعثر في المحفظة الائتمانية.

واستناداً لقوة المركز المالي للبنك وصلابة قاعدته الرأسمالية، استطاع مواصلة تحقيق إنجازات إضافية في مختلف الأنشطة، انعكست بوضوح على مختلف البنود الرئيسية للميزانية، حيث ارتفع حجم الموجودات بمبلغ 258.3 مليون دينار ليصل إلى 6.9 مليار دينار. وارتفع مجموع أرصدة ودائع العملاء بمقدار 25.4 مليون دينار ليصل إلى 4.8 مليار دينار، وذلك على الرغم من انخفاض أرصدة ودائع العملاء لدى المصرف الدولي للتجارة والتمويل / سورية بما يعادل 285 مليون دينار. فيما ارتفع مجموع أرصدة محفظة التسهيلات الائتمانية "بالصافي " بمبلغ 52.9 مليون دينار ليصل إلى 2.5 مليار دينار، رغم انخفاض رصيد المحفظة الائتمانية في سورية بمبلغ يعادل 74 مليون دينار. وارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى 1.05 مليار دينار في نهاية عام 2011، مقابل 1.02 مليار دينار في نهاية عام 2010.

وقد انعكست هذه الأرقام بشكل إيجابي على مجموعة من المؤشرات المالية للبنك، حيث بلغت نسبة كفاية رأسمال 21.1%، علماً بأن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة يبلغ 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني و8% حسب مقررات لجنة بازل، فيما بلغت نسبة السيولة 172% وهي تفوق الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة حسب تعليمات البنك المركزي الأردني والبالغ 100%. كما تم تحقيق معدلات عائد جيدة على الموجودات وحقوق الملكية، حيث سجل العائد على الموجودات ارتفاعاً بمقدار 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 1.5%، فيما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار 0.8 نقطة مئوية ليصل إلى 9.7%، كما بلغ مؤشر الكفاءة (نسبة المصاريف إلى الدخل) حوالي 38.6%، ويعتبر هذا المستوى من أفضل المستويات لدى الجهاز المصرفي في الأردن. ومن دواعي الاطمئنان أن هذه المعدلات تحققت من دون تفريط بمعايير الأمن والسلامة المصرفية، وبإدارة واعية وحصيفة للمخاطر.

ومما يجدر ذكره في هذا المجال حصول البنك في نهاية عام 2011 على جائزة مجلة البانكر "The Banker Award "كأفضل بنك في الأردن Bank of the Year، بعد أن استوفى شروط التأهيل للفوز بالجائزة، حيث يتم التأهيل للجائزة وفق مجموعة من الأسس والمؤشرات المالية، ومنها القدرة والنجاح في مواجهة تحديات الفترة، والمبادرة والابتكار في المنتجات والخدمات وكفاءة الأداء. إضافةً لمؤشرات أخرى تعكس قوة وسلامة المراكز المالية للمؤسسات " الفائزة " بهذه الجائزة.

حضرات المساهمين،،

واصل البنك خلال عام 2011 ترسيخ حضوره محلياً وإقليمياً ودولياً، فعلى الصعيد المحلي حافظ البنك على صدارته للسوق المصرفي في الأردن في كثير من المؤشرات، حيث تعززت شبكة الفروع من خلال افتتاح فرعين جديدين، ليصل بذلك عدد الفروع العاملة في الأردن إلى 112 فرعاً " إضافةً لخمسة فروع تحت التأسيس "، ويساند هذه الفروع أكبر شبكة من أجهزة الصرافات الآلية البالغ عددها 198 جهازاً، منها 11 جهازاً تم إضافتها خلال عام 2011، وحرص البنك على أن تكون مواصفات هذه الأجهزة وفق أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية. كما حافظ البنك على حصة متقدمة في سوق البطاقات الائتمانية وبطاقات الفيزا إلكترون ورافق ذلك احتفاظ البنك بموقعه المتميز الذي يحتله منذ سنوات طويلة في سوق ودائع التوفير بالعملة المحلية وبنسبة 41.6% من إجمالي ودائع التوفير لدى القطاع المصرفي في الأردن. وبلغت حصة البنك 15.1% من إجمالي موجودات البنوك، و15.9% من إجمالي ودائع العملاء، و11.9% من التسهيلات الائتمانية المباشرة، وهي تزيد عن حصص البنك في السنة السابقة.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، ورغم الأحداث السياسية والاقتصادية التي تعصف في المنطقة، فقد تمكن البنك من خلال تواجده الخارجي المتمثل بالفروع الخارجية والبنوك الخارجية التابعة من تحقيق نتائج جيدة، حيث حقق المصرف الدولي للتجارة والتمويل في سورية أرباحاً أفضل مما تحقق في العام الماضي، كما حقق بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر خلال عام 2011 قفزة كبيرة على صعيد الأداء والأرباح، وكذلك الأمر بالنسبة لبنك الأردن الدولي / لندن حيث أظهرت نتائج هذا البنك تحسناً ملحوظاً في أرباحه مقارنة مع ما تحقق في السنوات السابقة. وحققت فروع البنك الخارجية في كل من فلسطين والبحرين تحسناً في الأرباح وبمؤشرات مالية عديدة أخرى. كما استمرت مكاتب التمثيل " Representative Offices "في كل من العراق والإمارات العربية المتحدة وليبيا بأداء رسالتها في تسويق خدمات البنك في أماكن تواجدها مما عزز العلاقات مع الأطراف ذات العلاقة في هذه الدول " بنوك وعملاء ".

واستناداً للنتائج الجيدة التي حققها البنك، فإن مجلس الإدارة يوصي للهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح على المساهمين عن العام 2011 بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم، وهي ذات النسبة التي تم توزيعها في العام الماضي.

المساهمين الكرام ،،

تلتزم إدارة البنك بنصوص ميثاق التحكم المؤسسي " Corporate Governance " المعتمد لدى البنك، والمستند لدليل التحكم المؤسسي الصادر عن البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية.

ومن مصادر الاعتزاز مواصلة البنك لتحمل مسؤولياته المجتمعية، حيث قام بالمزيد من المبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة الوطنية والاجتماعية، إذ تم خلال العام تقديم الدعم والتبرع للعديد من المراكز والمؤسسات الصحية والتعليمية والثقافية والفنية والاجتماعية والإنسانية والرياضية والبيئية، بالإضافة إلى رعاية ودعم بعض المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية التي تستهدف خدمة وتطوير مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنشطتها وغاياتها.

وللمحافظة على هذه الإنجازات وتعزيزها فقد تبنى البنك خطة عمل طموحة ترجمتها الميزانية التقديرية للبنك للعام 2012، حيث تم بناء هذه الميزانية على أسس علمية وواقعية، أخذت بالاعتبار ضرورة تحقيق معدلات نمو مقبولة في أنشطة البنك المختلفة، وتحسين حصته من الأنشطة الرئيسية في السوق المصرفي، وذلك من غير تفريط بالسياسات الحصيفة التي ينتهجها البنك في الإقراض والاستثمار مع مراعاة العناية اللازمة " لتجنب المخاطر " التي تواجه أعمال البنوك بكل أنواعها، مستندين في ذلك إلى أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر وتعليمات بازل II.

وبعد ،،

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ الشكر والتقدير للبنك المركزي الأردني على تعاونهم ودعمهم المستمر للقطاع المصرفي في الأردن بما مكن هذا القطاع من التماسك في الظروف الصعبة التي مر بها، كما أقدم الشكر لهيئة الأوراق المالية لحرصهم على إدارة سوق رأس المال بعناية. والشكر الخاص للمساهمين وعملاء البنك الأعزاء على ثقتهم الغالية، التي تبقى حافزاً رئيسياً لنا للعمل من أجل المحافظة على هذه الثقة. وكل الثناء والتقدير للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة على دورهم ودعمهم المتواصل في سبيل تقدم البنك واستمرار ازدهاره، والشكر موصول للإدارة التنفيذية " مدراء وموظفين " على مثابرتهم الدائمة وجهودهم المخلصة في خدمة هذه المؤسسة بما يضمن تقدمها ورفعتها واستمرار تطورها.

حمى الله أمن هذا البلد واستقراره، بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، راعي بناء دولة الأردن الحديثة، حفظه الله ذخراً لبلدنا وأمتنا.

والله ولي التوفيق

د. ميشيل مارتو

رئيس مجلس الإدارة

قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الاول / ديسمبر 2011

	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
الموجـودات :-		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	1,103,176,880	1,560,185,378
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	962,413,497	780,109,396
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	29,664,974	107,963,062
موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	81,379,226	40,539,333
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	2,502,052,866	2,449,148,398
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	614,253	-
موجودات مالية اخرى بالتكلفة المطفأة	2,017,089,174	-
موجودات مالية للمتاجرة	-	130,253
موجودات مالية متوفرة للبيع	-	932,475,022
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	600,167,401
ممتلكات ومعدات - بالصافي	110,644,071	102,914,317
موجودات غير ملموسة – بالصافي	8,886,861	5,901,181
موجودات ضريبية مؤجلة	22,249,372	17,672,877
موجودات أخرى	99,798,513	82,453,825
مجموع الموجودات	**6,937,969,687**	**6,679,660,443**
المطلوبات وحقوق الملكية :-		
المطلوبات :-		
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	541,044,519	405,352,656
ودائع عملاء	4,833,916,135	4,808,562,716
تأمينات نقدية	333,320,855	295,034,707
أموال مقترضة	10,138,185	-
مخصصات متنوعة	25,128,736	22,342,648
مخصص ضريبة الدخل	39,841,657	32,236,421
مطلوبات ضريبية مؤجلة	700,000	652,748
قروض مساندة	7,868,753	7,885,154
مطلوبات أخرى	97,375,229	83,665,127
مجموع المطلوبات	**5,889,334,069**	**5,655,732,177**
حقوق الملكية :-		
حقوق مساهمي البنك		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	252,000,000	252,000,000
علاوة الاصدار	357,925,469	357,925,469
احتياطي قانوني	117,202,264	106,409,104
احتياطي اختياري	33,222,068	33,222,068
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	23,674,279	22,450,000
احتياطي خاص	779,347	-
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(7,670,194)	(980,308)
احتياطي القيمة العادلة/ بالصافي	(286,779)	-
التغير المتراكم في القيمة العادلة / بالصافي	-	332,052
أرباح مدورة	161,798,637	148,771,404
مجموع حقوق مساهمي البنك	**938,645,091**	**920,129,789**
حقوق غير المسيطرين	**109,990,527**	**103,798,477**
مجموع حقوق الملكية	**1,048,635,618**	**1,023,928,266**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**6,937,969,687**	**6,679,660,443**

قائمة الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الاول / ديسمبر 2011

	2011	2010
	دينـــار	دينـــار
الفوائد الدائنة	292,416,961	281,129,562
الفوائد المدينة	(90,896,732)	(91,560,962)
صافي إيرادات الفوائد	**201,520,229**	**189,568,600**
صافي إيرادات العمولات	35,086,392	32,242,372
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	**236,606,621**	**221,810,972**
ارباح عملات أجنبية	19,932,048	11,112,025
(خسائر) موجودات مالية للمتاجرة	-	(256,983)
ارباح موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	13,510,492	310,550
ارباح موجودات مالية متوفرة للبيع	-	6,744,248
ايرادات اخرى	30,653,885	24,296,242
إجمالي الدخل	**300,703,046**	**264,017,054**
نفقات الموظفين	61,657,334	52,094,075
استهلاكات وإطفاءات	12,637,968	11,736,843
مصاريف أخرى	39,207,934	34,670,317
مخصص تدني التسهيلات الإئتمانية المباشرة	46,347,888	46,193,594
مخصص تدني موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	2,500,000	-
مخصصات متنوعة	2,650,534	2,920,257
إجمالي المصروفات	**165,001,658**	**147,615,086**
الربح قبل الضرائب	**135,701,388**	**116,401,968**
ضريبة الدخل	35,699,090	27,964,730
الربح للسنة	**100,002,298**	**88,437,238**
ويعود الى:		
مساهمي البنك	**87,848,233**	**78,976,269**
حقوق غير المسيطرين	**12,154,065**	**9,460,969**
	100,002,298	**88,437,238**
الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد الى مساهمي البنك	**0.349 دينار**	**0.313 دينار**

كأفضل بنك في " الأردن "

بنك الإسكان للتجارة والتمويل يفوز بجائزة ذا بانكر " The Banker "

فاز بنك الإسكان للتجارة والتمويل بجائزة مجلة ذا بانكر كأفضل بنك في الأردن للعام 2011 " Bank of the Year – Jordan " علماً بأن مجلة ذا بانكر التابعة لمجموعة الفاينانشال تايمز تعتبر أفضل مجموعة صحفية معنية بشؤون المال والاقتصاد على مستوى العالم.

وقد تم إعلان فوز البنك بالجائزة خلال حفل كبير أقيم في 30 تشرين ثاني / نوفمبر الماضي في لندن بحضور مدراء وقياديين لما يزيد عن 112 بنكاً ومؤسسة مالية يمثلون مؤسساتهم الفائزة من مختلف دول العالم علماً بأن الجائزة تمنح لبنك واحد فقط في كل دولة، حيث تسلم الجائزة هنـاك الدكتور ميشيل مارتو / رئيس مجلس إدارة البنك.

ويعتبر الفوز بجوائز " The Banker " والاحتفال بتوزيعها، أحد أبرز الأحداث التي تترقبها البنوك، للتعريف بأفضل البنوك والمؤسسات المالية التي فازت بالجائزة كون هذا الحفل يشكل مناسبة للاحتفال بالنجاحات والإنجازات المتميزة التي حققتها البنوك والمؤسسات المالية " الفائزة بالجائزه " خلال العام، كما يوفر فرصة للالتقاء والتعارف بين كبار المسؤولين المصرفيين والماليين الذين يمثلون مؤسساتهم في هذا الاحتفال.

ويذكر في هذا المجال أن البنك فاز بجائزة " The Banker " السنوية بعد أن استوفى شروط التأهيل للفوز بالجائزة، حيث يتم التصنيف وفق مجموعة من الأسس والمؤشرات المالية ومنها القدرة والنجاح في مواجهة تحديات الفترة، والمبادرة والابتكار في المنتجات والخدمات وكفاءة الأداء إضافة لمؤشرات تعود إلى مجموع حقوق الملكية وقوة مؤشر كفاية رأس المال وإجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية لإجمالي الموجودات ومعدل العائد على الموجودات إلى غير ذلك من المؤشرات التي تدل على صلابة وسلامة المركز المالي للمؤسّسات " الفائزة ".

وبهذه المناسبة أهدى الدكتور مارتو الفوز بهذه الجائزة إلى مجلس الإدارة ولأسرة البنك " إدارة وموظفين " ولعملاء البنك، باعتبار أن جميع هؤلاء شركاء في التأهيل لتحقيق الفوز، منوهاً إلى أن فوز البنك بهذه الجائزة قد جاء تقديراً لأدائه وإنجازاته، كما سيكون حافزاً لتحقيق المزيد من الإنجازات، من خلال تطوير الخدمات والارتقاء بمستويات تقديمها، وفق أحدث المعايير المصرفية العالمية، حتى يبقى البنك بمستوى ثقة المساهمين والعملاء من مودعين ومقترضين.

بنك الإسكان يرسم الإبتسامة على وجوه الأمهات و يوزّع باقات الورود " بعيد الأم "

شارك بنك الإسكان أبناء المجتمع احتفالاتهم بعيد " الأم "، وذلك بقيام مجموعات من موظفي وموظفات البنك في الإدارة وفروع البنك المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة ، بزيارات إلى عدد من دور الأيتام والمسنين والجمعيات الخيرية وقرى الأطفال ، لتقديم الهدايا الرمزية والدعم المادي والدعم المعنوي لمختلف هذه المراكز ، كما قامت الفروع بتقديم باقات الزّهور والورود إلى كافة الأمهات " من عملاء البنك " اللاتي تصادفت زيارتهن للفروع في هذا اليوم.

وجاء في بيان صادر عن بنك الاسكان بهذه المناسبة ، أن عيد" الأم " واحد من أهم المناسبات الاجتماعية التي يحرص البنك على الاحتفال بها ، ليشارك الأسرة الأردنية برسم الابتسامة على وجوه الأمهات. وتأتي هذه المبادرة باعتبار أنّ البنوك عنصر رئيسي في البناء الاقتصادي ، وبهذا فإن لها دور رئيسي في تطوير وخدمة المجتمع ، حيث أنها تشكل عنصراً أساسياً في عملية التنمية الإجتماعية ولا يقتصر دورها على الخدمات المصرفية التقليدية.

من جهة أخرى أشادت الأمهات اللواتي تصادفت زيارتهن للفروع بمبادرة البنك ، حيث قالت إحدى العميلات أن بنك الإسكان مميز في كل شيء ، وهو إذ يشارك الأم في عيدها من خلال هذه الورود الجميلة ، فإن في ذلك خير دليل على تقديره لدور الأم " كمدرسة أولى في بناء المجتمعات " . كما أشاد مسؤولو دور الأيتام والجمعيات وقرى الأطفال التي تم زيارتها بمشاركة بنك الإسكان لهم الاحتفال بهذه المناسبة ، مقدرين أن ذلك يعكس مدى تفاعل البنك مع مختلف فئات المجتمع وحرصه على اغتنام الفرص للتعبيرعن ذلك .

بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر

أحد البنوك التابعة لبنك الإسكان

تم تأسيس بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر في أواخر شهر شباط من عام 2002 كبنك تابع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن وبرأسمال قدره 2.4 مليار دينار جزائري(*)، وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في التاسع عشر من شهر تشرين أول من عام 2003، حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة ومميزة من الخدمات المصرفية الشاملة للعملاء في قطاعي الأفراد والشركات على حد سواء.

شهد عام 2006 الزيادة الأولى لرأس مال بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر بمقدار 300 مليون دينار جزائري ليصل إلى 2.7 مليار دينار وجاءت الزيادة الثانية لرأس المال في عام 2009 بمقدار 7.3 مليار دينار ليصل إلى 10 مليار دينار، وقد جاءت هذه الزيادة في رأس المال استجابة لقرار البنك المركزي الجزائري برفع الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك إلى 10 مليار دينار جزائري، وقد انعكست هذه الزيادة بشكل إيجابي على قدرات البنك في مختلف أنشطته وأعماله المصرفية.

يعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الأردن المؤسس الرئيس ومن أبرز المساهمين في بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر بنسبة ملكية بلغت 61.2% من إجمالي رأس المال ويتملك باقي النسبة البالغة 39.8% نخبة من المؤسسات الاستثمارية العربية، ومن المستثمرين في القطاع الجزائري.

مجلس إدارة البنك

يتألف مجلس إدارة بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر من:

- معالي الدكتور ميشيل مارتو: رئيس مجلس الإدارة
- السيد عادل عبد الله السعودي: نائب رئيس مجلس الإدارة
- السيد محمد سعد المنيفي: عضو مجلس إدارة
- السيد محمد محمد علي بن يوسف: عضو مجلس إدارة
- السيد محي الدين العلي: عضو مجلس إدارة
- السيد محمد عبد الله المبروك: عضو مجلس إدارة

هذا ويشغل السيد حسين حناشي منذ بداية شهر حزيران/يونيو من عام 2010 منصب المدير العام لبنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر.

نشاطات البنك

يقدم بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة، آخذاً بالاعتبار جودة الخدمة وسرعة الإنجاز ودقة الأداء، وبما يكفل تلبية الاحتياجات المتنوعة لمختلف الشرائح من العملاء، ومن أبرز الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك في الجزائر ما يلي:

- خدمات الودائع بالدينار الجزائري وبالعملات الأجنبية.
- القروض الشخصية الاستهلاكية.
- القروض التجارية والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة.
- إصدار البطاقات الإلكترونية.
- القيام بأعمال الصرافة بالعملات الأجنبية المختلفة.

هذا ويمارس بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر أعماله المصرفية من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 5 فروع وهي: دالي إبراهيم / الجزائر العاصمة، البليدة، وهران، سطيف، ودار البيضاء، وتتطلع إدارة البنك مستقبلاً إلى زيادة التوسع في شبكة فروع البنك لتغطي مناطق حيوية أخرى في الجزائر.

(*) سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي في نهاية عام 2011 يساوي 75.3 دينار لكل دولار

الأداء المالي للبنك

حقق بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر منذ تأسيسه نتائج أعمال متميزة مما ساهم في تعزيز مكانته في السوق المصرفي الجزائري، وهذا ما تدلل عليه النتائج الكمية خلال السنوات الأربع الأخيرة.

- تحقيق متوسط معدل نمو نسبته 330% في الأرباح قبل الضريبة (خلال الفترة 2008-2011)، لتصل إلى 1519 مليون دينار جزائري خلال عام 2011.
- تحقيق متوسط معدل نمو نسبته 465% في الأرباح بعد الضريبة (خلال الفترة 2008-2011)، لتصل إلى 1089 مليون دينار جزائري خلال عام 2011.
- تحقيق متوسط معدل نمو نسبته 43% في الموجودات (خلال الفترة 2008-2011)، لتصل إلى 28141 مليون دينار جزائري خلال عام 2011.
- تحقيق متوسط معدل نمو نسبته 29% في ودائع العملاء (خلال الفترة 2008-2011)، لتصل إلى 9454 مليون دينار جزائري خلال عام 2011.
- تحقيق متوسط معدل نمو نسبته 25% في التسهيلات الائتمانية بالصافي (خلال الفترة 2008-2011)، لتصل إلى 9788 مليون دينار جزائري خلال عام 2011.

ملخص نتائج أعمال البنك خلال السنوات (2007 – 2011)

(مليون دينار جزائري)

البيان / السنة	2007	2008	2009	2010	2011	نسبة النمو عام 2011
الموجودات	9156	7572	17932	24026	28141	%17
ودائع العملاء	4060	2921	4483	6822	9454	%39
التسهيلات الائتمانية بالصافي	4274	5373	5852	6222	9788	%57
رأس المال	2700	2700	10000	10000	10000	-
الربح قبل الضريبة	145	323	57	724	1519	%110
الربح بعد الضريبة	111	229	28	513	1089	%112

وفي ضوء هذه النتائج المتميزة فقد حقق بنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر مؤشرات أداء جيدة بالمقارنة مع البنوك الأخرى العاملة في الجزائر، حيث بلغ معدل العائد على متوسط الموجودات 4.2% عام 2011، بينما بلغ معدل العائد على متوسط رأس المال حوالي 10.9%.

الخطة المستقبلية

تهدف الخطة الإستراتيجية المستقبلية للبنك إلى تعزيز مركزه المالي ومكانته في القطاع المصرفي الجزائري من خلال تنمية حصته السوقية، معتمداً بذلك على استمرار ولاء العملاء وعلاقاته المتميزة معهم، وثقة ودعم المساهمين، وتفاني وإخلاص الموظفين في عملهم، وفيما يلي المرتكزات الأساسية لهذه الخطة:

- العمل على تحقيق نمو مستدام في العائد على حقوق الملكية وتعظيم معدلات العائد على الموجودات وتدعيم مكانة البنك المالية في مختلف المؤشرات الرئيسية.
- توفير خدمات ومنتجات وقنوات توزيع مبتكرة للعملاء في قطاعي الأفراد والمؤسسات والشركات وذات جودة عالية تلائم احتياجات ورغبات العملاء في تلك القطاعات.
- تكثيف الاستمرار في تكنولوجيا المعلومات المصرفية وصولاً إلى سرعة في الأداء وقلة في التكاليف وزيادة في العائد.
- تحقيق التميز على مستوى القيادات والأفراد العاملين في البنك وذلك من خلال استقطاب المتميزين، والتدريب المستمر ومكافأة الأداء المتميز، والعمل بروح الفريق الواحد.

عنوان البنك

الإدارة العامة - الجزائر - 16 شارع أحمد واكد - دالي إبراهيم

الهاتف: 91888121 213+

الموقع الإلكتروني: www.housingbankdz.com

البريد الإلكتروني: housingbank@housingbankdz.com

محافظاً على مركز صدارته من حيث شبكة الفروع

بنك الإسكان يفتتح فرعي بوابة السلط والشويخ مول / العقبة

تطبيقاً لإستراتيجية بنك الإسكان للتجارة والتمويل الهادفة إلى تعزيز مكانته التنافسية وزيادة حصته السوقية في مختلف الأنشطة والأعمال المصرفية، فقد تم خلال الربع الأول من العام الحالي افتتاح فرعي بوابة السلط والشويخ مول / العقبة ليصل العدد الإجمالي لشبكة فروع البنك المنتشرة محلياً إلى 114 فرعاً، ويذكر أن أوقات عمل " فرع الشويخ مول / العقبة " لخدمة الجمهور، سوف تغطي طيلة أيام الأسبوع بما في ذلك أيام العطل والأعياد.

تم تجهيز الفرعين بأحدث الديكورات والتجهيزات المكتبية، وقد تم الحرص على توفير مواقف خاصة لسيارات العملاء، وتتميز مقار فروع البنك بلمسة جمالية وتصميم عصري تعكس الصورة العامة للبنك وأهدافه الرامية إلى سهولة التواصل مع العملاء وتوفير أكبر قدر من الراحة لهم عند إنجاز أعمالهم المصرفية.

ومن الجدير ذكره في هذا الإطار أن بنك الإسكان يحتل المرتبة الأولى بين البنوك العاملة في المملكة من حيث عدد الفروع، متربعاً على مركز الصدارة من حيث شبكة فروعه المحلية منذ العام 1978.

ويذكر أن البنك يسعى من وراء تطبيق إستراتيجية الانتشار الواسع إلى ترسيخ تواجده في سوق الخدمات المصرفية وتعزيز الحصة المؤثرة التي يستحوذ عليها من هذا السوق على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد Retail والخدمات المصرفية الموجهة للشركات Corporate وذلك من خلال تلبية احتياجات عملاءه الحالية وتطلعاتهم المستقبلية وتوسيع قاعدة عملائه، وصولاً إلى مختلف شرائح عملاء المجتمع الأردني من الأفراد والشركات والمؤسسات، ولتكون شبكة فروعه الواسعة نقطة جذب من خلال تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية مقترنة بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية ومعززة بأكبر شبكة لأجهزة الصراف الآلي على الصعيد المحلي والبالغ عددها 198 جهاز صراف آلي.

بنك الإسكان يُطلق " برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية " بدون فائدة وبالسعر النقدي

أطلق بنك الإسكان منتج " برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية " بحضور السيد حيدر مراد والسيد نائل الكباريتي رئيس غرفة تجارة الأردن بالإضافة إلى عدد من ممثلي شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص في قاعة قصر المؤتمرات في فندق ميريديان / عمان.

وأشاد السيد حيدر مراد بدور بنك الإسكان بالتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الحالية وطرح منتجات مصرفية تناسب مختلف شرائح المجتمع ، ومن جانبه أكد السيد نائل الكباريتي رئيس غرفة تجارة الأردن على أهمية إطلاق منتجات مصرفية تراعي احتياجات ذوي الدخل المحدود وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد في السوق المحلية.

ويندرج منتج " برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية " ضمن إستراتيجية عمل البنك الرّامية إلى تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة لعملائه، خاصة بأنه موّجه لقطاع الموظفين العاملين في القطاعين العام و الخاص، وللمتقاعدين المدنيين والعسكريين.

وتقوم فكرة البرنامج على أساس " توفير التمّويل المناسب بدون فائدة وبالسعر النقدي / سعر الـ Cash " لشراء وتجديد السلع المنزلية والأجهزة الكهربائية . وقد تم التّرتيب عند إطلاق هذا البرنامج مع نخبة من الشركات والمؤسّسات التي تمتلك أفضل الوكالات والماركات التّجارية لمختلف أنواع هذه السلع من أدوات كهربائية ومنزلية ، بما يقدم للمستهلكين من جميع الشرائح الاقتصادية والاجتماعية ، أفضل عروض الشراء بأسعار منافسة وبمواصفات مميزة وبما يؤمل معه تلبية احتياجاتهم ورغباتهم.

هذا ويوفّر " برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية " امتيازات وشروط تمويلية ميسّرة ، تتمثّل بتمويل يصل لغاية خمسة ألاف دينار، ولفترة سداد تصل لغاية 5 سنوات، على أساس السعر النقدي / سعر الـ Cash بدون فوائد وبدون كفيل، إضافة إلى تأمين مجّاني على حياة المقترض بمبلغ التمويل.

ويأتي إطلاق هذا البرنامج " برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية " تعزيزاً لدور البنك بالاضطلاع بمسؤوليته الاجتماعية من حيث تخفيض كلفة الشراء وأعباء الاقتراض المترتّبة على العملاء وبنفس الوقت خدمة الاقتصاد الوطني.

النشاط التدريبي لبنك الإسكان

عقد مركز التدريب التابع للبنك عدداً من البرامج والدورات التدريبية المصرفية المتخصصة لموظفي البنك في مراكز العمل المختلفة، والجدول التالي يبين النشاط التدريبي خلال الربع الأول من عام 2012:

البيان	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات والندوات الداخلية	37	690
الدورات المحلية	9	29
الدورات الخارجية	2	3
المجموع	48	722

هذا وقد واصل مركز التدريب عقد البرنامج التدريبي الشامل للموظفين الجدد (الصرافين)، بهدف تأهيل وتنمية مهارات هذه الفئة من الموظفين على مختلف جوانب العمل المصرفي نظرياً وعملياً.

كما ركزت بعض الدورات التدريبية على تعزيز ثقافة خدمة العملاء خصوصاً لدى موظفي الفروع، ومنها: الدورة المصرفية الشاملة لموظفي خدمة العملاء والتي هدفت إلى تهيئة عدد من موظفي الصراف لوظيفة خدمة العملاء في الفروع، ودورة خدمة العملاء المتقدمة، بالإضافة إلى دورة مبادئ وأصول منح الائتمان التجاري وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة "SB" التي شارك فيها عدد من موظفي الفروع.

ومن ناحية ثانية، تم عقد دورة متقدمة في مجال الائتمان بالتعاون مع سيتي بنك، وشارك فيها عدد من موظفي دوائر مراجعة الائتمان، والأعمال المصرفية للشركات، والفروع الخارجية والشركات التابعة، والاستثمار وتمويل المشاريع الكبيرة.

كما تم عقد ورشة عمل داخلية حول مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعرف على العملاء، حيث تناولت الورشة لمحة تاريخية عن عمليات غسل الأموال والجرائم التي تنشأ عنها والآثار الاقتصادية والإجتماعية لعمليات غسل الأموال.

وعلى صعيد الدورات الخارجية، فقد شارك عدد من موظفي البنك في مؤتمر MENA SME Banking Conference الذي عقد في لبنان، كم شارك عدد آخر من الموظفين في ورشة العمل التي عقدت في لبنان أيضاً حول فعالية ونشاط الموارد البشرية في المصارف العربية.

بنك الإسكان يكرم قدامى الموظفين وخريجي الجامعات والمعاهد

كرّم الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان مجموعة جديدة من الموظفين العاملين في البنك ، ممن أمضوا خمسة عشر عاماً بالخدمة في مختلف مراكز العمل (إدارة وفروع) ، بالإضافة إلى تكريم عدد من الموظفين ممن حصلوا على مؤهلات علمية وشهادات مهنية ودراسات عليا جديدة.

وبهذه المناسبة قال الدكتور مارتو ، أنّ هذا التكريم يأتي تقديراً من إدارة البنك " لمدة الخدمة في البنك " بما تعنيه مدة الخدمة من معاني الولاء والانتماء للمؤسسة ، إضافة إلى ما يحمله هذا التكريم من معاني في تقدير التعلّيم والتدريب وأثرهما على تحسين مستوى أداء الموظف والارتقاء بأداء المؤسّسة .

كما اغتنم الدكتور مارتو هذه الفرصة للتنويه بالانجازات التي حقّقها البنك في العام 2011 ، حيث انعكست هذه النتائج على الموظفين بعدد من المزايا والمكافآت الوظيفية ، التي استندت أسس اعتمادها على مستويات الأداء للأشخاص ولمراكز العمل، ونوّه بالاعتزاز إلى الموقع المتقدم الذي يحتله البنك في السوق المصرفي المحلي والإقليمي ، وتمنّى نتائج أفضل خلال هذا العام 2012 ، من خلال تكاتف الجهود وتوجيهها في خدمة المؤسسة ، وصولاً إلى تقديم الخدمات التي يحتاجها العملاء بمستوى أداء مميز .

وفي نهاية حديثه وجّه الدكتور مارتو الشّكر للجميع على جهودهم التي أسهمت بالوصول إلى النتائج التي تحقّقت لدى البنك ، وبارك للمحتفى بهم "بهذه المناسبة" وهنأ خريجي الجامعات بالدرجات العلمية التي حصلوا عليها ، وفي ختام الحفل سلّم الدكتورميشيل مارتو الهدايا التّقديريّة على مستحقيها .

بنوك الظل

تعد الأزمة المالية العالمية التي أصابت العالم خلال العام (2008) من أسوأ الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي إن لم تكن الأسوأ على الإطلاق، إلا أن الأسباب الكامنة خلفها عديدة عُرف بعضاً منها وتم العمل على تلافيها كالسياسات الحكومية الخاطئة، والبعض الأخر ما زال الاقتصاد العالمي يكافح جاهداً للحد منها وضبطها، وأحد هذه الأسباب نشاطات وممارسات بنوك الظل (Shadow Banking).

ما هي بنوك الظل؟

بنوك الظل: هي تلك المؤسسات المالية التي تمارس أعمال البنوك التقليدية ولكنها لا تخضع لمستويات مماثلة من الرقابة المصرفية التي تخضع لها البنوك التقليدية، ولا تستطيع أيضاً الاستفادة من المزايا التي تستفيد منها البنوك التقليدية مثل اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير للاقتراض في حالة احتياجها للسيولة، الأمر الذي يعرض بنوك الظل لأنواع ومستويات من المخاطر تفوق تلك التي تتعرض لها البنوك التقليدية، وبالتالي ففي حال عدم قدرتها الحصول على التمويل فإنها قد تتعرض للإعسار المالي مما سيؤثر على سلامة القطاع المالي بشكل خاص والاقتصاد ككل بشكل عام. وبسبب المخاطر الكبيرة والمتنوعة المتعلقة بأنشطة وأعمال بنوك الظل، فقد أعد مسؤولو مجلس الاستقرار المالي العالمي تقريراً حول كيف يمكن لمجموعة العشرين أن تعمل مجتمعة كاقتصادات كبرى للسيطرة وإدارة قطاع بنوك الظل، كما يوجد لدى المجلس الفدرالي للرقابة على الاستقرار في الولايات المتحدة قائمة بالمؤسسات غير المصرفية " النظامية " (أي تلك التي تهدد النظام المالي برمته) التي ستخضع للتدقيق وتشديد القيود.[1]

حجم نشاط بنوك الظل

على مدى السنوات الماضية نما نشاط بنوك الظل واتسع ليشمل العديد من القطاعات المالية، إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي العالمي أن حجم نشاط بنوك الظل قد زاد من 27 تريليون دولار أمريكي في عام 2002 إلى 60 تريليون دولار في عام 2007 لينخفض بعدها في عام 2008 إلى 56 تريليون دولار ومن ثم عاد في عام 2010 للارتفاع إلى مستوى العام 2007 البالغ 60 تريليون دولار، هذا ويشكل حجم نشاط بنوك الظل ما بين 25% ـ 30% من مجمل النظام المالي العالمي. ويذكر أن نشاط بنوك الظل قد تركز في الولايات المتحدة الأمريكية بحجم موجودات بلغ 24 تريليون دولار في عام 2010 مقابل 25 تريليون دولار في عام 2007.

مكونات بنوك الظل

تتمثل أهم الأدوات التي تستخدمها بنوك الظل في نشاطاتها المختلفة باتفاقيات إعادة الشراء، والمشتقات، والأوراق التجارية غير المضمونة (Unsecured Commercial Paper)، والأوراق التجارية المدعومة بأصول. هذا واختلفت الآراء بخصوص أشكال وأنواع بنوك الظل ومخاطرها، ومن أهم الأمثلة على هذه المؤسسات ما يلي: صناديق سوق رأس المال (الاستثمار المشترك)، وصناديق التحوط، وشركات التمويل، وبنوك الاستثمار، ومؤسسات استثمارية ذات أغراض خاصة (Special Purpose Vehicle).

---

(1) المصدر: Financial Stability Board, April 2011

آفاق الاقتصاد العالمي

أظهر تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في شهر كانون ثاني/ يناير 2012 عن صندوق النقد الدولي، تعرض التعافي الاقتصادي العالمي للخطر نتيجة عدم اليقين السائد في عدد كبير جداً من البلدان مما تسبب في تخفيض الطلب وتقييد الرغبة في الإقراض، بالإضافة إلى استمرار الأثر السلبي لأعباء الديون العامة والخاصة على التوقعات الاقتصادية. هذا وقد أبدت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي مخاوفها المتعلقة بالمخاطر التي تحيط بالاقتصادات الأوروبية والعالمية، حيث صرحت (أنه مما لا شك فيه أن تنبوءاتنا للنمو في معظم أنحاء العالم سيتم تعديلها بالتخفيض وحتى هذه التنبوءات المخفضة تفترض انتهاج مسار للسياسات البناءة وهو أمر غير مؤكد الحصول على الإطلاق).

وفي ضوء ذلك فقد أشارت التوقعات الجديدة (المعدلة) لآفاق الاقتصاد العالمي إلى تباطؤ النشاط العالمي، حيث يتوقع انخفاض نمو الناتج العالمي بنصف نقطة مئوية في العام 2012 عن المستوى المسجل خلال العام 2011 ليصل إلى حوالي 3.3% (وهو ما يمثل خفضاً للتوقعات السابقة بمقدار 0.75 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات شهر أيلول / 2011) ثم يعود معدل نمو الاقتصاد العالمي للارتفاع في العام 2013 ليسجل نسبة نمو مقدارها حوالي 3.9%.

وأما على صعيد آفاق التوقعات الاقتصادية للدول المتقدمة والدول (الناشئة والنامية)، فقد أظهر تقرير المؤسسة الدولية ما يلي:

على صعيد النمو الاقتصادي

- يتوقع انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي في العام الحالي 2012 لدى الاقتصاديات المتقدمة ليسجل مستوى نمو نسبته 1.2% متراجعاً بـ 0.4 نقطة مئوية عن مستوى النمو المسجل خلال العام 2011، كما تشير التوقعات الحالية إلى دخول اقتصاد منطقة اليورو في حالة من الركود الطفيف في عام 2012 ليصل إلى(-0.5%)، بانخفاض قدره 1.6 نقطة مئوية عن توقعات شهر أيلول /2011 ، على أن يعود النمو الاقتصادي إلى مسار التصحيح في أوائل العام 2013 ليصل إلى 0.8%.
- يتوقع تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي في العام الحالي لدى الاقتصاديات (النامية والناشئة) وذلك بعد وتيرته السريعة السابقة ليسجل مستوى نمو نسبته 5.4% متراجعاً بـ 0.8 نقطة مئوية عن مستوى النمو المسجل خلال العام 2011 (بانخفاض قدره 0.7 نقطة مئوية عن توقعات شهر أيلول /2011)، ويرجع السبب في هذا التخفيض إلى تراجع التقديرات المتعلقة بالبيئة الخارجية وتباطؤ الطلب المحلي في الاقتصاديات الناشئة الرئيسية، ومن المتوقع أن يعود النمو الاقتصادي إلى الارتفاع القوي مجدداً في العام 2013 ليصل إلى 5.9%.

على صعيد التجارة العالمية

- يتوقع تراجع نمو حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات) في العام الحالي 2012 بـ 3.1 نقطة مئوية عن مستوى النمو المسجل في العام 2011 ليسجل نمواً نسبته 3.8% عام 2012 ثم يرتفع في العام الذي يليه 2013 إلى 5.4%.
- أما بخصوص مستويات نمو حجم التجارة العالمية لدى الاقتصادات المتقدمة، فيتوقع أن تنمو الصادرات بنسبة 2.4% في العام 2012 وبنسبة 4.7% في العام 2013، في حين يتوقع للمستوردات أن تسجل نمواً بنسبة 2% خلال عام 2012، وبنسبة 3.9% في العام 2013.
- أما فيما يتعلق بمستويات نمو حجم التجارة العالمية لدى الاقتصادات (الناشئة والنامية)، فيتوقع للصادرات أن تسجل نمواً بنسبة 6.1% في العام 2012 وبنسبة 7% في العام 2013، بينما يتوقع للمستوردات أن تنمو بنسبة 7.1%، وبنسبة 7.7% في العام 2013.

على صعيد مستويات الاسعار

- بعد أن شهد عام 2011 تراجعاً في أسعار السلع الأولية نتيجة ضعف مستوى الطلب العالمي، فإنه يتوقع زيادة تراجع تلك الأسعار نتيجة استمرار زيادة العرض والتباطؤ في الطلب العالمي، حيث تشير التوقعات إلى تراجع في أسعار السلع الأولية بنسبة 14% في عام 2012، وفي ضوء هذا التراجع فإنه يتوقع انحسار تضخم الأسعار العالمية الاستهلاكية.
- وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار لدى الاقتصادات المتقدمة، فيتوقع أن تبلغ نسبة النمو في الأسعار (التضخم) خلال العام الحالي 1.6% مسجلة تراجعاً مقداره 1.1 نقطة مئوية عن نسبة النمو المسجلة في الأسعار خلال عام 2011، كما يتوقع أن تستمر نسبة نمو الأسعار بالانخفاض خلال العام 2013 لتصل إلى 1.3%.
- أما بالنسبة للمستوى العام للأسعار في الاقتصادات (الناشئة والنامية)، فيتوقع أن تبلغ نسبة النمو في الأسعار في العام الحالي 6.2% مسجلة تراجعاً مقداره نقطة مئوية واحدة عن المستوى المسجل في العام 2011، ويتوقع أن تصل نسبة النمو في الأسعار خلال العام 2013 إلى 5.5%.

معدلات النمو الاقتصادي العالمي

(%)

	2010	2011	2012	2013
العالم	5.2	3.8	3.3	3.9
الاقتصاديات المتقدمة:	3.2	1.6	1.2	1.9
الولايات المتحدة	3.0	1.8	1.8	2.2
منطقة اليورو	1.9	1.6	-0.5	0.8
اليابان	4.4	-0.9	1.7	1.6
المملكة المتحدة	2.1	0.9	0.6	2.0
الاقتصاديات النامية والناشئة:	7.3	6.2	5.4	5.9
إفريقيا جنوب الصحراء	5.3	4.9	5.5	5.3
دول الكمنولث	4.6	4.5	3.7	3.8
آسيا النامية:	9.5	7.9	7.3	7.8
الصين	10.4	9.2	8.2	8.8
الهند	9.9	7.4	7.0	7.3
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	4.3	3.1	3.2	3.6

النمو الاقتصادي العالمي

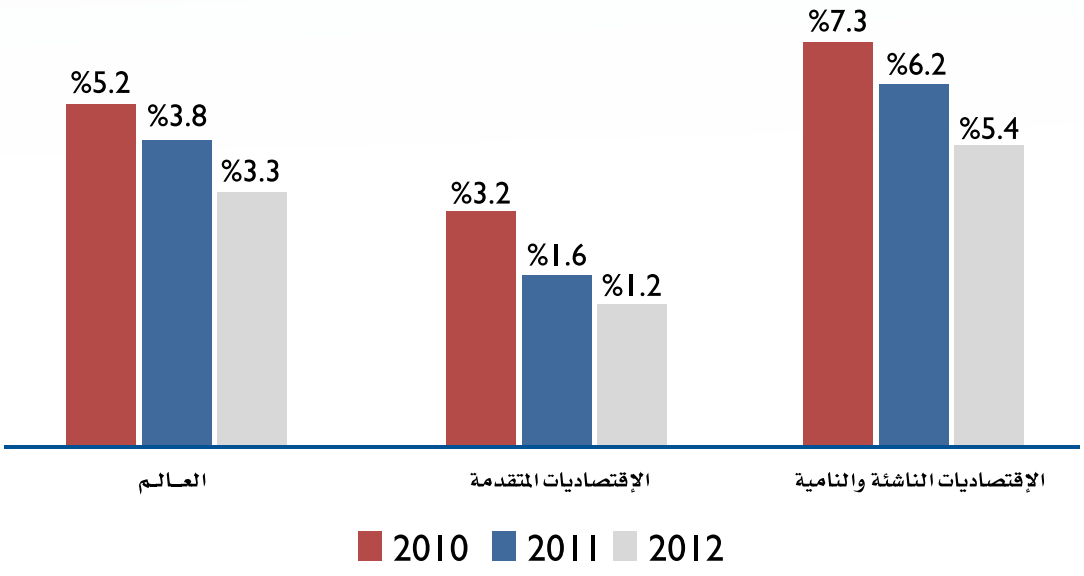

رضى العملاء لدى بنوك التجزئة في العالم

أظهر التقرير الثامن لبنوك التجزئة في العالم 2011 World Retail Banking Report الذي تصدره شركة الاستشارات العالمية كابجميني Capgemini تدني مستوى الثقة في النظام المصرفي أو الصناعة المصرفية العالمية بشكل عام، وذلك بحسب الاستقصاء الذي تم اجراؤه على نحو 14الفعميلاً موزعين على خمس وعشرين دولة ضمن خمس مناطق حول العالم: (أوروبا الغربية، وسط أوروبا، أمريكا الشمالية، آسيا، أمريكا اللاتينية).

ارتفاع مستوى عدم الثقة في الصناعة المصرفية العالمية

أظهر التقرير ارتفاع مستويات عدم الثقة في الصناعة المصرفية حول العالم، حيث سجلت منطقة أمريكا اللاتينية أعلى نسبة عدم ثقة في نظامها المصرفي وبنسبة 68% من العملاء تلتها منطقة آسيا بنسبة بلغت 58%، فيما سجلت بنوك أوروبا الغربية أقل نسبة عدم ثقة بين البنوك حول العالم والتي بلغت 36%، والرسم البياني التالي يبين مستوى الثقة في الصناعة المصرفية العالمية.

هل لديك ثقة في الصناعة المصرفية في بلدك؟

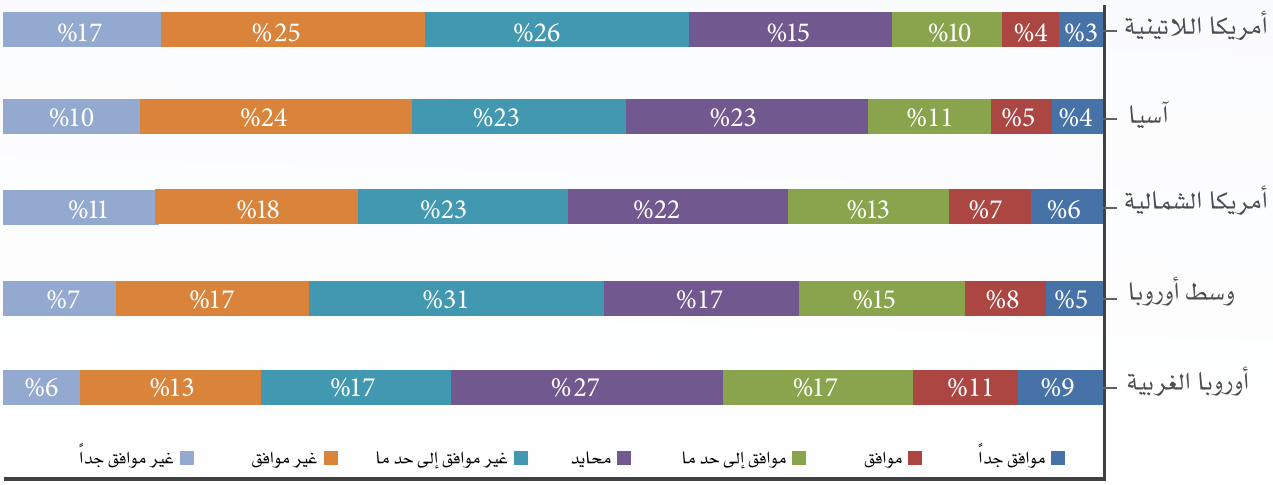

أعلى درجات رضا العملاء كانت لدى البنوك الأمريكية والسويسرية

أظهرت النتائج أن نسبة رضا العملاء عن الصناعة المصرفية العالمية بلغت 59%، بينما 4% من العملاء غير راضين، وعند تحليل درجات رضا العملاء على مستوى المناطق التي شملتها الدراسة فقد اتضح أن بنوك الولايات المتحدة الأمريكية والبنوك السويسرية قد سجلت أعلى مستويات الرضا وبنسبة بلغت 73%، فيما سجلت البنوك اليابانية وبنوك هونغ كونغ أقل درجات الرضا وبنحو 25%.

الفرع والإنترنت أهم قنوات التوزيع المصرفي

وحول أهمية قنوات التوزيع (الفروع، الصرافات الآلية، الإنترنت، الهواتف الخلوية، الهواتف الأرضية)، ووفقاً لنتائج استقصاء العملاء المشار إليه سابقاً، تبين ما يلي: أن أهم قنوات التوزيع المفضلة للعملاء هي الفرع والإنترنت فيما حل الهاتف الخلوي في المرتبة الأخيرة وذلك لكافة القطاعات المصرفية في المناطق التي شملها الاستقصاء وأن العملاء من كبار السن يميلون إلى التعامل مع الفرع بشكل أكبر من العملاء صغار السن، في حين أن العملاء صغار السن يميلون إلى استخدام قنوات التوزيع الأكثر تطوراً متمثلة بالهواتف الخلوية والإنترنت.

تطور دور الفروع المصرفية كقناة توزيع

وفيما يتعلق بدور الفروع المصرفية تاريخياً أظهر تقرير بنوك التجزئة العالمي 2011 عودة الفروع كمحور أساسي في قنوات التوزيع لدى الصناعة المصرفية العالمية.

1989-1980	2006-1990	2011-2007
– الفرع هو أساس قنوات التوزيع. – مدراء الفروع هم من يحدد شكل العلاقة المصرفية مع العملاء.	– تضاؤل دور الفرع مع ظهور قنوات التوزيع الإلكترونية. – أصبحت الرؤية تتجه لتكون صناعة مصرفية من دون فروع.	– عودة الفرع ليكون أساس قنوات التوزيع. – الهواتف الخلوية مصدر أساسي للبيع وترويج الخدمات. – ظهور شبكات التواصل الإجتماعي كفرصة تسويقية للبنوك.

جودة الخدمة أهم أسباب التعامل المصرفي

وعند تحليل دوافع التعامل المصرفي عالمياً، أظهرت النتائج أن أهم الأسباب التي دفعت العملاء للتعامل مع البنوك كانت جودة الخدمة وحيث كانت جودة الخدمة هي السبب الرئيسي للتعامل مع البنوك لدى 55% من إجمالي العملاء الذين شملتهم الدراسة، تلاه من حيث الأهمية سهولة التعامل وبنسبة بلغت 51%، فيما حلت الجوائز والمنافسين أقل الأسباب من حيث الأهمية وبنسب بلغت 24% و19% على التوالي.

ترتيب دوافع التعامل مع البنوك

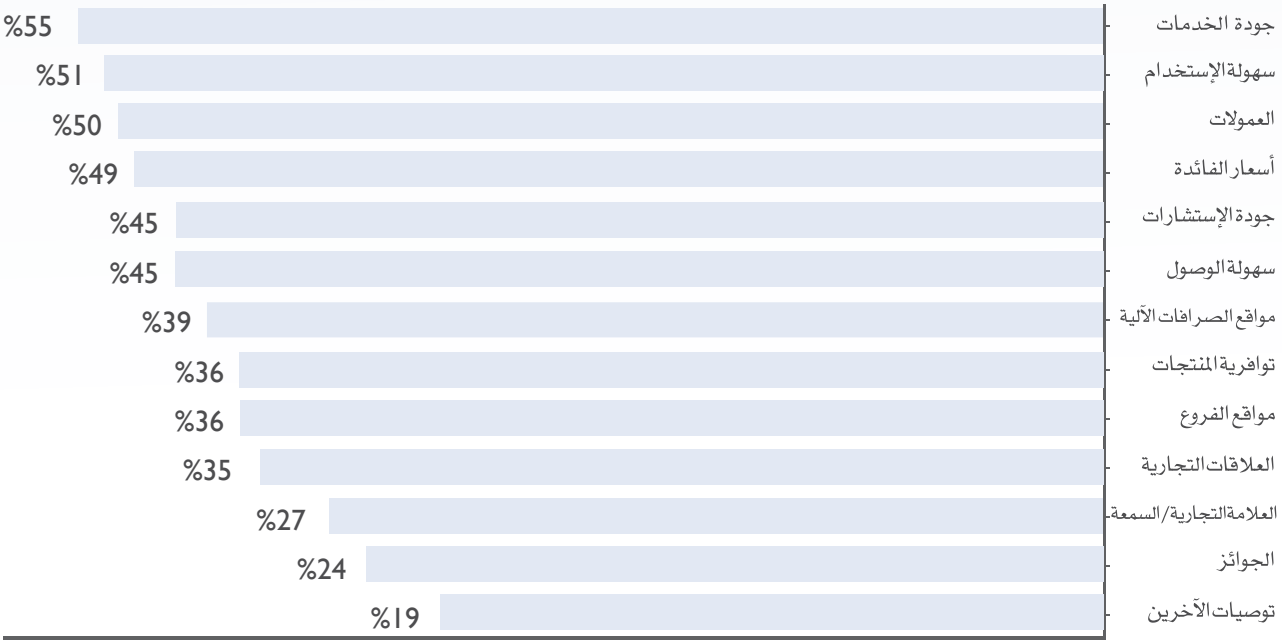

الديون السيادية

أصبحت كلمة الديون السيادية Sovereign Debts من المصطلحات المتداولة بشكل كبير في الأونة الأخيرة وخاصة بعد تعرض اليونان – العضو في منطقة اليورو- لمخاطر التوقف عن سداد الالتزامات المترتبة عليه نحو ديونه السيادية، علاوة على أن معظم الدول الصناعية في العالم أصبحت تعاني منها. وقد وضعت أزمة الديون السيادية استمرارية منطقة اليورو في وضع صعب جداً بأن يتحول اليورو إلى تهديد لتماسك الاتحاد الأوروبي برمته، وهو ما حتم على دول هذه المنطقة البحث عن حل مناسب وطويل المدى لهذه الأزمة من خلال إقرار أكثر من خطة لإنقاذ دول الاتحاد وعلى وجه الخصوص اليونان من خلال إعادة شراء ديونه السيادية، وذلك تجنباً لمنع انتشار الأزمة للعديد من دول هذه المنطقة، وتم الاتفاق مؤخراً على إيجاد آلية دائمة وإصلاحات هيكلية شاملة لحل أزمة الديون السيادية اعتباراً من منتصف العام 2013 من خلال الاعتماد على آلية الاستقرار المالي المعمول بها حالياً في الاتحاد الأوروبي عن طريق تقديم التمويل اللازم لدول الاتحاد التي لا تستطيع الاستدانة من الأسواق الدولية، ولكن بشروط صارمة.

تعريف الديون السيادية

تعرف الديون السيادية بأنها الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة، وعادةً ما تتخذ هذه الديون شكل سندات، وعندما تقوم الحكومات بإصدار هذه السندات فإنها تتبع أسلوبين لذلك، أولهما طرح سندات بالعملة المحلية وتكون موجهة للمستثمرين المحليين وهذا الدين يطلق عليه ديناً حكومياً، والأسلوب الثاني هو إصدار الحكومات سندات بعملة غير عملتها المحلية وتكون موجهة للمستثمرين في الخارج وعادةً ما تكون بالدولار الأمريكي أو اليورو وهذا الدين يطلق عليه ديناً سيادياً. تتميز الديون السيادية بانخفاض درجة مخاطرها واستقرار عائدها إضافة إلى ما تتمتع به من سيولة عالية تمكن حاملها من تسييلها في أي وقت، إلا أن الأوضاع في الآونة الأخيرة قد أخذت بالتغير شيئاً فشيئاً نحو الأسوأ، حيث أصبح مفهوم الديون السيادية مرادفاً لمخاطر عدم السداد والتعثر. وتقوم مؤسسة Credit Market Analysis Ltd (CMA) بشكل ربعي بإعداد تقرير يبين تصنيف الديون السيادية في العالم، حيث يتم تصنيف الدول المشمولة في التقرير تبعاً للاحتمال التراكمي للتوقف عن السداد CPD ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق نموذج معياري لهذه الغاية، ويقيس المؤشر احتمال عدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها (دينها العام) خلال فترة خمس سنوات قادمة.

أفضل الديون السيادية

ووفقاً لما أعلنته مؤسسة CMA في تقريرها الأخير عن اتجاهات تطور ترتيب أفضل الديون السيادية في العالم، فقد بقيت قائمة أفضل خمس ديون سيادية في العالم كما هي دون أي تغيير مع حدوث تبادل في مراكز سويسرا والسويد، إذ واصلت النرويج احتلالها المرتبة الأولى عالمياً من حيث أفضل الديون السيادية في الربع الرابع 2011 وبنسبة CPD قدرها 3.9% ، تلتها الولايات المتحدة الامريكية وبنسبة 4.3% وذلك على الرغم من المشاكل التي تعرضت لها الولايات المتحدة مؤخراً من تخفيض تصنيفها الائتماني وازدياد نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

أفضل خمس ديون سيادية على مستوى العالم *

الدولة	الربع الرابع 2011		الربع الثالث 2011	
	CPD	الترتيب	CPD	الترتيب
النرويج	%3.9	1	%4.4	1
الولايات المتحدة الأمريكية	%4.3	2	%4.6	2
سويسرا	%5.9	3	%6.2	4
السويد	%6.6	4	%5.1	3
فنلندا	%6.7	5	%6.8	5

* CMA Global Sovereign Credit Risk Report, 4th quarter 2011

أخطر الديون السيادية

وعلى صعيد أخطر الديون السيادية في العالم، فقد بقيت أسوأ خمس دول في الترتيب العالمي دون تغيير يذكر سوى تبادل مراكز ثلاث دول فيها، حيث استمر احتلال اليونان المرتبة الأولى من حيث أخطر الديون السيادية حول العالم في الربع الرابع من العام 2011 وذلك نتيجة استمرار مشاكل مديونيتها العالية ودخولها في مفاوضات مع دائنيها من أجل اعفائها من جزء وجدولة الجزء المتبقي، تلتها من حيث الخطر البرتغال التي تعاني تقريباً من نفس المشاكل التي تعاني منها اليونان وإن كانت بدرجة أقل منها.

أخطر خمس ديون سيادية على مستوى العالم*

الدولة	الربع الرابع 2011		الربع الثالث 2011	
	CPD	الترتيب	CPD	الترتيب
اليونان	%93.8	1	%90.6	1
البرتغال	%60.8	2	%61.3	2
الباكستان	%50.9	3	%51.8	5
فنزويلا	%49.4	4	%58.7	3
الأرجنتين	%49.2	5	%53.2	4

* CMA Global Sovereign Credit Risk Report, 4th quarter 2011

الديون السيادية العربية

تضمن التقرير ثمانية دول عربية بالإضافة إلى إماراتي أبوظبي ودبي، وقد احتلت دولة قطر المرتبة الأولى من حيث أفضل الديون السيادية بين الدول العربية والمرتبة الحادية عشر من بين الدول التي شملها التقرير البالغ عددها 68 دولة وذلك خلال الربع الرابع من العام 2011 إذ بلغ مؤشر CPD لديها حوالي 8.7%، بينما كانت أخطر الديون السيادية العربية من نصيب مصر وبنسبة بلغت 36.3% وبذلك دخلت ضمن أكثر عشرة ديون سيادية خطرة حول العالم.

الديون السيادية على مستوى الدول العربية*

الدولة	الربع الرابع 2011		الربع الثالث 2011	
	CPD	الترتيب	CPD	الترتيب
قطر	%8.7	11	%8.4	11
أبوظبي	%8.8	12	%8.4	10
السعودية	%8.9	13	%8.4	9
تونس	%17.1	35	%17.2	36
المغرب	%17.8	37	%17.2	35
البحرين	%24.3	47	%23.3	48
العراق	%26.6	52	%25.4	51
لبنان	%27.6	54	%26.6	53
دبي	%28.0	55	%30.4	59
مصر	%36.3	61	%28.5	56

* CMA Global Sovereign Credit Risk Report, 4th quarter 2011

أداء الاقتصاد الأردني عام 2011

استمر الاقتصاد الأردني خلال عام 2011 بمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، ومما ساهم في صعوبة وتعقيد الأوضاع الاقتصادية في الأردن ما لحق بالاقتصاد الأردني من آثار سلبية نجمت عن الثورات والحركات الشعبية المطالبة بالإصلاح الشامل في إطار ما أصطلح على تسميته بالربيع العربي.

النمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد الأردني معدل نمو حقيقي متواضع بلغ 2.4% خلال التسعة الأشهر الأولى 2011 مقارنة مع 2% خلال الفترة المماثلة من العام 2010، هذا ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي فإنه من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي الحقيقي للعام 2011 كاملاً 2.5%. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد سجل خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2011 نمواً بلغ 9% مقارنة مع 9.8% خلال الفترة المماثلة من العام 2010 ليبلغ حوالي 14.9 مليار دينار أو ما يعادل 21 مليار دولار أمريكي. وقد حققت معظم القطاعات الاقتصادية نمواً موجباً بالأسعار الثابتة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2011 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2010، إذ احتل قطاع الصناعات الاستخراجية المرتبة الأولى من بين القطاعات الاقتصادية من حيث نسبة النمو بالأسعار الثابتة بحوالي 21.5%، أما على صعيد مساهمة القطاعات في الناتج المحلي فقد جاءت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى وبنسبة بلغت 20.3%.

معدل التضخم

تراجع معدل التضخم في الأردن مقاساً بالتغير في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 5% عام 2010 إلى 4.4% عام 2011. وكانت أبرز المجموعات السلعية التي ساهمت بارتفاع الأسعار هي: مجموعة " اللحوم والدواجن " التي ارتفعت أسعارها بنسبة 7.6%، ومجموعة النقل بنسبة 6.8%، و" الملابس والأحذية " بنسبة 6.2%، ومجموعة التعليم بنسبة 5%، ومجموعة الإيجارات بنسبة 4.8%. بينما كانت أبرز المجموعات السلعية التي انخفضت أسعارها هي: مجموعة الخضروات التي انخفضت أسعارها بنسبة 4.8%، ومجموعة " الحبوب ومنتجاتها " بنسبة 2.5%، ومجموعة الاتصالات بنسبة 1.9%.

معدل البطالة

تشير آخر مسوحات العمالة والبطالة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع معدل البطالة بمقدار 0.4 نقطة مئوية من 12.5% خلال العام 2010 إلى 12.9% في العام 2011، مع تسجيل معدل بطالة أعلى بالنسبة للإناث (21.2%) منها إلى الذكور (11%)، كما ترتفع نسبة البطالة بين الفئتين العمريتين (15 – 19 عاماً، و20 – 24 عاماً)، حيث بلغت 36.2% و28.3% لكل منهما على التوالي.

المالية العامة

شهدت المالية العامة في المملكة ضغوطاً إضافية خلال عام 2011 جراء زيادة الدعم على السلع وضعف النمو في الإيرادات المحلية، وهو ما نتج عنه تسجيل عجز مالي بعد المساعدات الخارجية مقداره 739 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2011 مقارنة بعجز مالي مقداره 802 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام 2010، وبانخفاض نسبته 7.8%. وفيما يلي تحليل لأهم التطورات التي شهدتها المالية العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2011:

- الإيرادات العامة: ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة 20.3% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2011 مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2010 لتصل إلى حوالي 5 مليار دينار، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الإيرادات المحلية بنسبة 0.8% لتصل إلى 3.9 مليار دينار، وزيادة المساعدات الخارجية بنسبة بلغت 281.6% لتصل إلى 1.1 مليار دينار، ويذكر أن المملكة العربية السعودية قدمت منحة لدعم الموازنة العامة بمبلغ يعادل 1.4 مليار دولار أمريكي وهو ما ساهم في تمويل دعم المحروقات.

- النفقات العامة: ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام 2011 بحوالي 15.8% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 5.7 مليار دينار. ويعزى هذا الارتفاع في النفقات العامة إلى زيادة النفقات الجارية بنسبة 18.9% لتصل إلى 5 مليار دينار، وتراجع النفقات الرأسمالية بنسبة قدرها 2.3% لتصل إلى حوالي 715 مليون دينار.

المديونية العامة

أظهر الدين العام للمملكة ارتفاعاً بنسبة 14% ليصل إلى حوالي 13.1 مليار دينار (أي ما يعادل 18.5 مليار دولار أمريكي) في نهاية شهر 11/ 2011، وبذلك ارتفع رصيد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.9 نقطة مئوية ليصل إلى 64% في نهاية تشرين الثاني 2011 (وهذه النسبة أعلى من الحد الأعلى المنصوص عليه في قانون الدين العام البالغ 60% كنسبة من الناتج المحلي)، وفيما يلي تحليل للتطورات التي شهدتها المديونية العامة الأردنية كما هو الوضع في نهاية شهر تشرين ثاني 2011:

- المديونية الداخلية: شهد صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة بلغت 24.8% مقارنة برصيد نهاية العام 2010 ليصل إلى 8.6 مليار دينار، وارتفع رصيد الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5.4 نقطة مئوية ليصل إلى 41.9% في نهاية تشرين الثاني 2011 (وهذه النسبة أعلى من الحد الأعلى المنصوص عليه في قانون الدين العام البالغ 40% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

- المديونية الخارجية: شهد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شهر تشرين ثاني من العام 2011 تراجعاً بنسبة بلغت 2% مقارنة برصيد نهاية العام 2010 ليصل إلى 4.5 مليار دينار، كما تراجع رصيد الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي بمقدار 2.5 نقطة مئوية ليصل إلى 22.1% في نهاية تشرين الثاني 2011 (وهذه النسبة أقل من الحد الأعلى المنصوص عليه في قانون الدين العام البالغ 40% كنسبة من الناتج المحلي)، وتأتي الديون المقدمة من اليابان في مقدمة الدول المقرضة للمملكة وبنحو 23.8% من إجمالي الدين الخارجي، تلاها البنك الدولي بنسبة 14.8%، ومن ثم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبنحو 12.9%، وذلك كما هو الوضع في نهاية شهر 11/2011.

القطاع الخارجي

في الوقت الذي شهد فيه النشاط التصديري للمملكة أداءً جيداً عام 2011 إلا أن ذلك قابله زيادة كبيرة في فاتورة المستوردات النفطية وتراجع في الدخل السياحي وحوالات العاملين في الخارج، وفيما يلي تحليل لأهم التطورات التي شهدتها مؤشرات القطاع الخارجي خلال العام 2011 بالمقارنة مع العام 2010:

- الصادرات الكلية: سجلت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية والمعاد تصديره) ارتفاعاً بنسبة بلغت 13.3% لتصل إلى حوالي 5.7 مليار دينار (منها 874 مليون دينار معاد تصديره)، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة كل من الصادرات الوطنية والمعاد تصديره بنسب بلغت 13.4% و13% على التوالي.

- المستوردات الكلية: ارتفعت المستوردات الكلية بنسبة 17.6% لتصل إلى حوالي 13 مليار دينار، وجاء الارتفاع بشكل أساسي نتيجة لزيادة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته بنسبة 58.1%، علماً أن قيمة المستوردات من هذه المادة بلغت 3.5 مليار دينار أو ما نسبته 26.6% من إجمالي المستوردات الأردنية خلال العام 2011.

- الحساب الجاري: أظهرت بيانات عام 2011 نمو عجز الميزان التجاري بنسبة 21.1% عن عام 2010 ليصل إلى حوالي 7.3 مليار دينار، كما ارتفع عجز الحساب الجاري للمملكة بنسبة 98.5% ليصل إلى 1.3 مليار دينار وذلك خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2011.

- الدخل السياحي: لقد كان من الطبيعي لانتفاضات الربيع العربي أن تؤثر سلباً على أداء القطاع السياحي في المملكة الذي تراجع بشكل حاد، إذ سجل الدخل السياحي انخفاضاً بنسبة قدرها 17.7% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2010، حيث بلغ حوالي 1.5 مليار دينار.

- تحويلات العاملين: تراجعت تحويلات المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 3.6% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2011 عن الفترة المماثلة من العام 2010، حيث بلغ إجمالي تلك التحويلات حوالي 1.6 مليار دينار.

الاحتياطيات الأجنبية

انخفضت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة 14.1% لتصل إلى 7.4 مليار دينار (10.5 مليار دولار أمريكي) في نهاية العام 2011 مقابل 8.7 مليار دينار (12.2 مليار دولار) عام 2010، ويعزى هذا التراجع في الاحتياطيات الأجنبية إلى عدة أسباب أهمها: تراجع حوالات العاملين الأردنيين المغتربين، وانخفاض الدخل السياحي، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المستوردات من النفط ومشتقاته. وهذا المستوى من الاحتياطيات يوفر الدعم لاستقرار سعر صرف الدينار الأردني من جهة ويمنح الاقتصاد المحلي مرونة أكثر في مواجهة الآثار السلبية من جهة أخرى حال حدوثها، كما يكفي رصيد هذه الاحتياطيات تمويل مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تصل إلى حوالي 6.5 شهراً.

أداء القطاع المصرفي الأردني

أثبت القطاع المصرفي الأردني قدرته على مواصلة الأداء الجيد رغم استمرار الصعاب التي أحاطت بعمل البنوك في عام 2011، وكان للسياسات الحكيمة التي طبقها البنك المركزي الأردني أثراً واضحاً في التقليل من آثار تلك الصعاب. وبشكل عام فقد جاءت نتائج أداء البنوك المرخصة العاملة في المملكة أفضل من أداء عام 2010.

على صعيد هيكل القطاع المصرفي

1. يتكون الجهاز المصرفي الأردني من البنك المركزي الأردني وعدد من البنوك التجارية بأحجام وصيغ وجنسيات متعددة، فبعد انضمام مصرف الراجحي إلى القطاع المصرفي، وصل عدد البنوك المرخصة العاملة في المملكة إلى 26 بنكاً في نهاية عام 2011، موزعة على النحو الآتي:

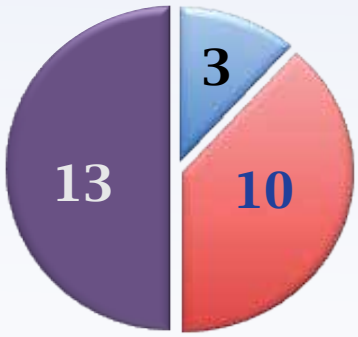

2. بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في المملكة 695 فرعاً عام 2011 بزيادة قدرها 32 فرعاً عن عام 2010، كما زاد عدد مكاتب البنوك المرخصة بـ 4 مكاتب ليصل إلى 75 مكتباً، وبهذا التطور تحسن مؤشر عدد السكان إلى إجمالي عدد فروع ومكاتب البنوك من 8.3 ألف نسمة عام 2010 إلى 8.1 ألف نسمة في نهاية عام 2011.

على صعيد شبكة أجهزة الصراف الآلي

1. تشير البيانات المتوفرة إلى زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك المرخصة بـ 106 جهازاً عن عام 2009 ليصل عددها إلى 1129 عام 2010، وتتوزع أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في المملكة على النحو الآتي: 939 جهازاً للبنوك التجارية الأردنية، و111 جهازاً للبنوك الإسلامية الأردنية، و79 جهازاً للبنوك العربية والأجنبية.
2. تحسن مؤشر عدد السكان إلى إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي من 5.8 ألف نسمة لكل جهاز عام 2009 إلى 5.4 ألف نسمة لكل جهاز في نهاية عام 2010.
3. استحوذت العاصمة عمان على ما نسبته 66.3% من إجمالي شبكة أجهزة الصراف الآلي عام 2010 مقابل 65.8% عام 2009، في حين توزعت النسب الباقية على باقي محافظات المملكة.

على صعيد الموجودات المصرفية

1. ارتفعت موجودات البنوك المرخصة بمقدار 2.7 مليار دينار وبنسبة 7.8% عن عام 2010 لتصل إلى حوالي 37.7 مليار دينار أردني (أو ما يعادل 53.2 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2011.
2. شكلت الموجودات بالدينار الأردني ما نسبته 83.3% من إجمالي الموجودات مقارنة مع 82.5% عام 2010.

على صعيد الودائع المصرفية

1. ارتفع رصيد ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة بمقدار 1.9 مليار دينار وبنسبة 8.3% عن عام 2010 ليصل إلى حوالي 24.4 مليار دينار (أو ما يعادل 34.4 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2011، وتعكس هذه الزيادة ثقة المودعين وقدرة البنوك على جذب المزيد من الودائع.
2. شكلت ودائع العملاء ما نسبته 64.7% من المطلوبات (الموجودات) عام 2011 مقابل 64.3% عام 2010.
3. شكلت ودائع العملاء بالدينار الأردني ما نسبته 78.4% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2011 مقابل 78.3% في نهاية العام 2010.
4. شكلت ودائع القطاع الخاص (مقيم وغير مقيم) ما نسبته 92.6% من إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2011 مقابل 92.2% عام 2010.
5. استحوذت الودائع لأجل على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع وبنسبة بلغت 58% تلتها ودائع تحت الطلب وبنسبة 28.2%ومن ثم ودائع التوفير وبنسبة 13.8%، وذلك بنهاية عام 2011.

على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة

1. ارتفع إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من البنوك المرخصة بمقدار 1.4 مليار دينار وبنسبة 9.7% عن عام 2010 ليصل إلى حوالي 15.9 مليار دينار (أو ما يعادل 22.4 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2011.
2. شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة من إجمالي الموجودات المصرفية 42.1% عام 2011 (41.3%: عام 2010)، في حين شكلت كنسبه من ودائع العملاء 65% (64.2%: عام 2010).
3. شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة بالعملة المحلية كنسبه من ودائع العملاء بالعملة المحلية 73.5% عام 2011 (72.4%: عام 2010).
4. استحوذت القروض والسلف على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النوع وبنسبة بلغت 85.4%، تلتها تسهيلات الجاري مدين وبنسبة 12.8%، بينما بلغت للكمبيالات والأسناد المخصومة 1.8%.
5. استحوذ قطاع التجارة العامة على الحصة الأكبر من التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب النشاط الاقتصادي وبنسبة بلغت 23.8%، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الإنشاءات بنسبة بلغت 21.9%.

على صعيد الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة

1. ارتفعت الشيكات المقدمة للتقاص من حيث عددها ومبالغها وبنسب بلغت 3.9% و9.2% على التوالي لتصل إلى حوالي 10.9 مليون شيك وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 37.4 مليار دينار في نهاية عام 2011.
2. تراجعت الشيكات المعادة من حيث عددها ومبالغها وبنسب 15.3% و16.6% على التوالي لتصل إلى حوالي 604 ألف شيك وبقيمة إجمالية بلغت حوالي 1.6 مليار دينار في نهاية عام 2011.
3. تراجعت أعداد الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المقدمة للتقاص بمقدار 1.3 نقطة مئوية لتصل إلى 5.5% عام 2011، وتراجعت قيم الشيكات المعادة كنسبة من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص بمقدار 1.3 نقطة مئوية أيضاً لتصل إلى 4.2%.
4. ارتفعت أعداد الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من إجمالي أعداد الشيكات المعادة بمقدار 4 نقاط مئوية لتصل إلى 60.9%.
5. ارتفعت قيمة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد كنسبة من إجمالي قيمة الشيكات المعادة بمقدار 2.4 نقطة مئوية لتصل إلى 59.9% في نهاية العام 2011.

على صعيد هيكل أسعار الفائدة

انخفض هامش الفائدة المصرفية (الفائدة على القروض والسلف – الفائدة على الودائع لأجل) بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن عام 2010 ليصل إلى 5.21% في نهاية العام 2011.

تطور هامش الفائدة المصرفية

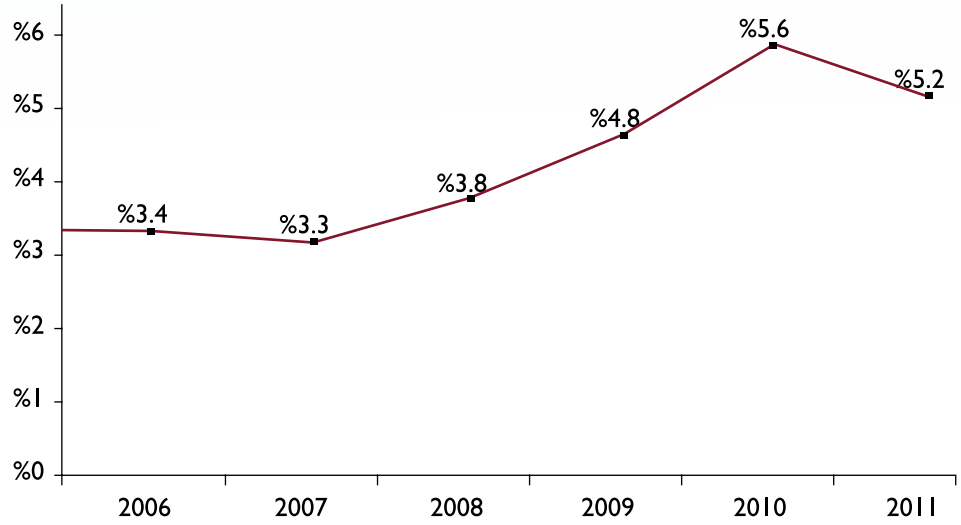

شريك يرافق حياتك

وجود من يصغي إليك ويتفهّم إحتياجاتك جيداً هو أبسط معاني الشراكة الملهمة لنصنع من الحلم والعمل وجودة الخدمة قصة نجاح وإنجاز.
نحن في بنك الإسكان نلتزم بتقديم الأفضل لعملائنا وتمكينهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والارتقاء بحياتهم وأعمالهم إلى أعلى مستوى

- أكثر من 2000 موظفاً في خدمتك
- خدمات مالية ومصرفية شاملة وعروض منافسة تلبّي إحتياجاتك
- أكثر من 112 فرعاً و 200 صرافاً آلياً في خدمتك على مدار الساعة
- شبكة فروع إقليمية وبنوك خارجية تابعة وشقيقة لتلبية طلباتك
- قاعدة رأسمالية متنامية وصلت إلى حوالي مليار دينار تدعم استمرار توسيع الخدمات وعمليات التطوير والانتشار الجغرافي داخلياً وخارجياً

بنك الإسكان
Housing Bank

hbtf.com